التحدى الكبير
أمام المشروعات الصغيرة*

ترجمة: أميمة عبد العزيز**

أولا: الاستمرارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

١- مقدمة: التركيز يتجه الى المشروعات الأصغر:

حتى وقت قريب كان من السهل التغاضى عن المشروعات المتوسطة والصغيرة ولكن الآن تغير هذا الأمر وأصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة هدفا لجهود رفع التوعية ونشر المعلومات بعد اجتماع مراكش الذى عقد فى يونيو ٢٠٠٣ حول وضع اطار خطة لمدة عشر سنوات لتحسين نماذج الاستهلاك والانتاج (طبقا لتكليف قمة جوهاسبرج).

وفى كثير من الدول ، تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة اكثر فروع الاقتصاد نموا : فهى المسئولة عن كميات ضخمة من الصادرات وعن معظم الوظائف الجدية . ويعتبر هذا أحد الأسباب التى جعلت تلك الشركات تتلقى اخيرا اهتماما متزايدا . لقد كانت المشروعات المتوسطة والصغيرة مسئولة لمدة طويلة عن الأغلبية العظمى من الأعمال (بالعدد) ، وعلى نصف كل الوظائف على الاقل - وبينما معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتواجد فى قطاع الخدمات ، نجد ان نحو الربع الذين يعملون فى التصنيع ، ينتجون جزءا كبيرا من تصنيع النفايات - وتعتبر المشروعات المتوسطة والصغيرة قوية بصفة خاصة فى القطاعات التى تتميز بكثافة استخدام الموارد والانبعاثات الملوثة

* هذه ترجمة من مجلة الصناعة والبيئة - مجلد ٢٦ رقم ٤ - اكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٣ تصدر عن برنامج الامم المتحدة للبيئة.

** أميمة عبد العزيز: وكيل أول وزارة التعاون الدولى سابقا.

للبيئة.

وثمة سبب آخر لتلقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة اخيرا هذا الاهتمام المركز وهو انها غالبا ما تعالج بصورة أقل (سواء من قبل أفراد أو مجموعة) التأثيرات السلبية على البيئة ، عما يحدث فى المشروعات الكبيرة حتى فى حالة وجود شركات كبيرة ليست بالصورة المرجوة فى هذا المجال . والأسباب متعددة ومعظمها مفهومة ، فالكثير من المشروعات المتوسطة والصغيرة تعتبر متناهية الصغر ، والكثير منها خاصة فى الدول النامية ينقصها التدريب الملائم والعلم والتكنولوجيا والتمويل . وفى عدد من الدول لاتكترث المشروعات المتوسطة والصغيرة بقوانين السلامة والصحة المهنية.

اما فى معظم الدول المتقدمة والنامية فتقع الكثير من المشروعات المتوسطة والصغيرة داخل المنطقة الرمادية والتى تسمى "القطاع غير الرسمى" فى هذا القطاع بصفة خاصة غالبا ما تدار المشروعات المتوسطة والصغيرة بواسطة النساء ، اللاتى تقابلهن عوائق اكثر من رجال الأعمال ، والآن فقد ظهرت مبادرات خاصة بشأن " المسئولية الاجتماعية والبيئية المشتركة " للشركات الصغيرة وبالتالى فان وضع المشروعات المتوسطة والصغيرة بالنسبة لهذه المسئولية مازال غير مفهوم تماما.

ان المشروعات المتوسطة والصغيرة عليها ضغوط اقل من المستهلكين والمنظمات غير الحكومية ، عن الشركات الكبيرة فيما يتعلق باستمرارية عملياتها . كما أنها تتلقى معلومات اقل حول استمراريتها وكيفية انجازاها .

وبالنسة لمعظم مديرى المشروعات الصغيرة والمتوسطة - وحتى يستطيعوا المنافسة فى الاسعار - فان ذلك يأتى فى الأولوية الاولى - وفى حالة معرفتهم بالمسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة فمن المحتمل أن يعتبرها المديرون عبئا اكثر منه فرصه .

وحينما يتم اغراء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالفوائد التى تعود عليها وعلى المجتمع ككل نتيجة توفير منتجات وخدمات تتطلب كميات اقل من المواد والطاقة ، فعليهم عمل هام ينبغى القيام به فى تغيير الاسلوب الذى يفى باحتياجات المستهلكين . وفى هذا الصدد فان بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون وضعها افضل احيانا من الشركات الكبيرة . وهذا الأمر

حقيقى بصفة خاصة فيما يتعلق بمعظم المشروعات المستحدثة فى مجالات مثل الادارة الكيماوية وخدمات كفاءة الطاقة والامداد بالطاقة المتجددة.

لقد اتضح ان الكثير من الأدوات والمداخل تعتبر مفيدة بيئيا واقتصاديا للمشروعات بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة . وكانت المشكلة هى محاولات إقناع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتبنى هذه الاتجاهات والاقتراحات ، ومع ذلك، فقد اصبح التحرك نحو الاستمرارية ضرورة لهذه المشروعات ، فهذه المشروعات عليها ان تواجه بصورة متزايدة طلبات الاستمرارية من الشركات الكبيرة التى ترتبط معها بسلاسل الانتاج . وطالما أن المخاطر البيئية اصبحت عاملا فى الحصول على رأس المال ، فمن المحتمل ان الشركات الأصغر ستتأثر بصفة خاصة حيث يتزايد وعى المانحين بالتأثيرات البيئية للقروض التى تعطى للصناعات الصغيرة .

وعلى الحكومة ورجال الأعمال، والمؤسسات المالية وخدمات تنمية الأعمال ، أن يساعدوا جديا فى إمداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأضعاف الركائز الأساسية من الأدوات والاقتراحات وبالتالى فإن المرونة مطلوبة ، ومن العدل التساؤل عما اذا كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الممكن أو من الضرورى ان تقوم بملء ملفات كاملة حول الاستمرارية مع تغطية شاملة للأمور البيئية بما فى ذلك التنوع البيولوجى ، وعندما يصل الأمر الى الشهادات، ربما لن تتمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحمل مواجهة الانظمة المركبة مثل ISO 14001 ومن المحتمل ان تحتاج هذه المشروعات لأدوات خاصة ومع ذلك ، فان المشروعات الصغيرة بما لها من ميزة صغر عدد العاملين والعلاقات القريبة بينهم وموقعهم فى مجتمعاتهم، يمكن ان تكون هذه مناسبة للانشطة والمشاركة الخاصة بالظواهر الاجتماعية للاستمرارية.

وتعالج مثل هذه القضايا بطرق عديدة من مبادرات وطنية الى أنشطة متعددة الجوانب من خلال منظمات الأمم المتحدة بما فى ذلك " اليونيدو" والتى تعتبر مسئولة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت مظلة مجموعة عالمية وكذلك برنامج الامم المتحدة للبيئة بقدراته البنائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ان أنظمة ادارة البيئة الصديقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتم تطويرها فى بعض الدول للمساعدة فى تقديم تلك المشروعات للانظمة الادارية المتكاملة عند تخطيط الشهادات.

وقد لعب برنامج الامم المتحدة للبيئة دورا بارزا فى اجتماع مراكش فى يونيو وسيوالى

نشاطه فى عمليات مراكش التالية خاصة اذا كان العمل يخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما قضية الصناعة والبيئة الا جزء من هذا العمل ولاشك ان هذه المواد ستقابلها العقبات والفرص التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مسيرتها نحو الاستمرارية الى جانب الكثير من الاليات والمداخل المتاحة.

٢- الاستمرارية : حقائق وأرقام

فى الكثير من الدول الصغيرة والكبيرة ، المتقدمة والنامية نجد معظم المشروعات صغيرة ومتوسطة وهذه المشروعات توفر نصف العماله على الأقل ، وغالبا ماينظر للمشروعات الضخمة على أنها العمود الفقرى للاقتصاد الوطنى . وفى هذه الحالة فان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر العصب والجسد. لقد تعودنا ان نهتم بالآثار الاجتماعية والبيئية التى تنتج عن المشروعات الاكبر ، ومع ذلك ، ففى كثير من الدول تكون الاثار المتراكمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة مماثلة تقريبا ان لم تكن اكبر من اثار المشروعات الضخمة .

٢-١ تعريفات :

غالبا ما ينحصر مصطلح المشروعات المتوسطة والصغيرة فى المشروعات غير الاولية (أى التى لاتتضمن الزراعة وصيد الاسماك أو الصناعات الاستخراجية) هذا هو الاستخدام السائد لهذا التعريف فى قضية الصناعة والبيئة ، ومع ذلك ، فإن عمليات صيد السمك والصناعات الاستخراجية الصغيرة على سبيل المثال ، مهمة للغاية من الناحية الاقتصادية فى الكثير من الدول خاصة النامية منها .

الى اى مدى تعتبر الصناعة صغيرة ؟ تختلف التعاريف فى هذا الصدد طبقا للدول والمناطق. فمثلا يحدد الاتحاد الاوروبى المشروعات الصغيرة طبقا للدول والمناطق . فمثلا يعتبر الاتحاد الاوروبى المشروعات الصغيرة والمتوسطة متناهية الصغر (من واحد لتسعة عمال) والصغيرة (حتى ٤٩ عاملا) والمتوسطة (حتى ٢٤٩) وبالنسبة لشركات منظمة التعاول الاقتصادى والتنمية يعتبر المشروع الذى يعمل به حتى ١٩ عاملا متناهى الصغير وحتى ٩٩ عاملا صغيرا والمشروعات التنى يعمل بها من ١٠٠-٤٩٩ متوسطة .

وفى كندا والولايات المتحدة والمكسيك تتباين تعاريف المشروعات الصغيرة طبقا للقطاع وهى

التى يعمل بها على الاكثر ٥٠٠ عامل او بحسب الانتاج الاجمالى السنوى .وتعتبر البرازيل المشروع متناهى الصغير الذى يعمل به حتى ١٩ عاملا والصغير هو الذى يعمل به من ٢٠-٩٩ عاملا مع انتاج حقيقى اجمالى سنوى اقل من ١٥ مليون فى كل حالة [١] اما فى الهند فالمشروع الصغير هو الذى لاتتعدى استثماراته فى المصنع والالات مبلغ ٧,٥ مليون روبية.

والتعاريف التى تأخذ عدد العاملين فى اعتبارها ربما تكون اقل ملائمة من شركة جديدة مبنيه على المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

وفى اوروبا وبقية العالم نجد المشروعات المتوسطة والصغيرة متناهية الصغر فى الحجم . وفى وسط وشرق اوروبا والاتحاد السوفيتى السابق انشىء الكثير من الشركات الخاصة بعمليات صغيرة الحجم اثناء الخصخة وتفكيك المصانع الكبيرة [٢]. وبعد خمس سنوات فقط من بدء الفترة الانتقالية كان فى بولندا ٢,١ مليون شركة ،٩٢٪ منها يعمل بها خمسة عمال أو أقل ، ٦٪ كان يعمل بها من ٦-٥٠ عاملا و ٢٪ فقط من الشركات كان يعمل بها ٥٠ عاملا فاكثر.

ومعظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة موجودة فى القطاع الثالث أو الخدمى . وفى تقرير ٢٠٠١ للمرصد الاوروبى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (والذى يراقب اعضاء الاتحاد الاوروبى الخمسة عشر وايسلندا وليشتشاين والنرويج وسويسرا اتضح ان ٢٥٪ من المشروعات المتوسطة والصغيرة تعمل فى التشييد والبناء ، اما الباقى فيعملون فى تجارة الجملة والتجزئة والنقل والاتصالات وخدمات الاعمال والخدمات الشخصية ، وقد اعتبرت الكثير من الدول الفئة الفرعية للمشورعات الصغيرة والمتوسطة ، أنها تعنى بصفة عامة مصانع البناء والتشييد.

٢-٢ التأثيرات الثلاثة للمشروعات المتوسطة والصغيرة:

أ - التأثير الاقتصادى:

تقدر المشروعات المتوسطة والصغيرة بنحو ٩٠٪ من الأعمال فى العالم (شكل رقم ١) وهذه المشروعات مسئولة عن ٥٠-٦٠ ٪ من اجمالى التوظف . وفى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يوجد ٩٥٪ من الاعمال فى المشروعات المتوسطة والصغيرة ونحو ٦٠-٧٠٪ من العمالة . وفى عام ١٩٩٨ ، قدرت نسبة العمالة الاوروبية بنحو ٦٦٪ والعمالة الامريكية بحوالى ٤٠٪ فى المشروعات المتوسطة والصغيرة (جدول رقم (١) ومثلت العمالة فى هذه المشروعات فى بولندا عام

١٩٩٥ نحو ٦٠٪ .

وتظهر الارقام التى نشرتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تخلق اكبر عدد من الوظائف فى العالم الغنى. وتعتبر منظمة العمل الدولية ان هذا ينطبق كذلك على العالم النامى ولكن من الصعوبة الحصول على الارقام الصحيحة . وفى الهند تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة نصف الناتج المحلى الاجمالى وينتج اليابان نحو ٥١٪ من سلع الشحن المصنعه داخل المشروعات المتوسطة والصغيرة .

ب - التأثير البيئى

وكما تستمر الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى النمو ، كذلك يستمر تزايد تأثيراتها البيئية . ففى الهند يقدر ناتج هذه المشروعات من النفايات الضناعية بأكثر من ٦٥٪ وفى كندا والولايات المتحدة اتضح ان الانبعاثات السامة الصادرة عن التسهيلات التى تنطلق منها تبلغ من ١٠-١٠٠ طن امريكى من التلوث كل عام تزايدت بنحو ٣٢٪ بين عامى ١٩٩٨-٢٠٠٠ مع ان التلوث الصناعى الشامل انخفض بحوالى ٤٠٪[٣] وتمثل هذه التسهيلات الصغيرة عينه من الصناعة تتراوح بين التصنيع التعدينى الى المواد الغذائية - وكما قال أحد المراقبين " الشركات التى تقع ضمن المجالات الصناعية " (والتى تمتلك الدولتان منها اكثر من ١٥ ألف)

وفى نشرة " للمؤسسة الدولية للتدريب " ، وهى منظمة غير حكومية كندية ، استعرضت فيها نسب التلوث فى مقاطعة Jiangsu بالصين فوجدت ان ٦٧٪ من المشروعات الصغيرة المتوسطة تسبب تلوثا خطيرا ، ٢٨,٥٪ تسبب تلوثا متوسطا ،٤٪ فقط اعتبرت خالية من التلوث[٤].

وتنتشر المشروعات الصغيرة والمتوسطة عامة فى الصناعات عالية الموارد وكثيفة الانبعاثات (مثل التجهيزات المعدنية، دباغة الجلود ، التنظيف والكى بالبخار ، الطباعة ، الصباغة ، التجميع ، الصناعات الغذائية ، زراعة الاسماك ، صناعة المنسوجات والصناعات الكيماوية ، وفى اليابان كما فى الكثير من دول آسيا يتركز العمل فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الصناعات التقليدية.

اما المشروعات الاصغر فهى تتركز عامة فى القطاعات الاقل كثافة فى رأس المال ، أو تلك

التى تتسم وفورات احجامها بأهمية اقل . إن وفورات الحجم يمكن ان تصبح اقل اهمية ، مع ذلك فى الاقتصادات المبنيه على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يمكن ان يصبح ذا تأثير كبير فى جيل التلوث المرتفع مثل الاحجام الكبيرة فى هذا المجال).

ومن المتوقع ان يتوازى التأثير البيئى الكامن فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع ذلك الموجود فى الشركات الاكبر فى نفس القطاع . ومع ذلك ، فان المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة لايكون لديها نفس مستويات التكنولوجيا أو تدريب العاملين مثل الشركات الكبيرة خاصة فى الدول النامية . وينبغى الاشارة الى ان الكثير من الشركات التى يشار اليها خطأ على انها ضمن قطاع الاستمرارية (مثل الخدمات البيئية، السياحة البيئية ، والاستشارات الثلاثية النهائية) كل هذه الشركات عبارة عن مشروعات صغيرة ومتوسطة.

جـ- التأثير الاجتماعى

تتضمن اسباب نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عالميا مايلى:

- التغيرات الاقليمية فى توطين العمالة ، والتى غالبا ماترتبط بالتهميش المرتبط بالعولمة أو بتفكيك الكيانات الكبيرة التى تديرها الدولة (مثلا فى الاقتصادات الانتقالية والصين) والتى ربما تعطى العاملين ذوى المؤهلات المتوسطة فرصة محددة لخلق عمل خاص بهم.

- الزيادة فى الامتيازات

- التعاقد الجزئى من خلال الشركات الكبيرة

فى بعض الدول ، يكون التفتيش الصحى والأمنى على المشروعات المتوسطة والصغيرة غير مطلوب - وفى البعض الآخر ، تخضع هذه المشروعات للتفتيش واحيانا يعجز المفتشون عن زيارة الكثير منها فى القطاع غير الرسمى ، ونسبة الاستغناء عن العمالة مرتفعه فى القطاعات التى تكثر فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة[٥] وبالتالى فان متابعة مشكلات الصحة والامن وكل مايتعلق بالعمل يصبح شيئا صعبا حتى اذا تم التفتيش.

ان التداخل بين المشروعات الصغيرة والمشتركة والقطاع غير الرسمى يقف عقبة امام الجهود المبذولة لدراسة المشروعات الصغيرة أو حتى فتح خطوط اتصال ثم العمل معهم . ومعظم القطاع غير الرسمى فى دول كثيرة يتكون من مشروعات صغيرة ومتوسطة ، وتعتبر منظمة العمل الدولية

القطاع غير الرسمى مصدرا رئيسيا للعمالة فى الدول الفقيرة ، ولكنها لم تقترح له تعريفا محددا.

هل القطاع غير الرسمى يتضمن المشروعات متناهية الصغر ذات الشخص الواحد بالنسبة لمنظمة العمل الدولية تكون الاجابة بنعم ماعدا " العاملين فى الادارة والمهنيين والفنيين" . ولكن كثير من الدول (ان لم يكن معظمهم) يعتبرون على الارجح من يصلح الاحذية وليس لديه عمال كمشروع متناهى الصغر فى القطاع الرسمى طالما ان هذا الشخص مسجل لدى المسئولين عن الضرائب والعمالة .

وتختلف الدول والمناطق بصورة كبيرة فيما يتعلق بتضمين القطاع غير الرسمى فى تعاريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة . ولكن مهما كانت التعاريف المتبناه فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمى يواجهان عقبات مماثلة أمام تبنى وممارسة المسئولية البيئية والاجتماعية (جدول ٢) وقد أظهر مسح قامت به منظمة اليونيدو حول اشتراك المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الميثاق العالمى للأمم المتحدة ، بعض الدوافع ذات الأهمية الكبيرة بغرض تذليل مثل هذه العقبات كما ذكرت مصادر المشروعات الصغيرة والمتوسطة نفسها . ان مصالح العاملين تعتبر الى حد بعيد الاكثر اهمية (شكل رقم ٢).

وفى الدول المتقدمة النساء مسئولات عن انشاء المشروعات بصورة اكبر من الرجال ، ولكنهن غالبا يواجهن عقبات اسوأ (مثل الحصول على التمويل لبدء المشروع وكذلك تنميته واتساعه) انهن نشيطات بصفة خاصة فى القطاع غير الرسمى حيث توجد نساء اكثر ربما مما تسجله البيانات القليلة المتاحة.

لقد وضعت اليونيدو تعريفا اسمته "مفارقه المسئولية الاجتماعية المشتركة" (أى حالة العمل الذى ينتمى "للمسئولية الاجتماعية المشتركة " الذى يطبق كذلك على الشركات الأكبر ويمكن تطبيقه ايضا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة).

٢-٣ ردود الفعل

يشارك اكثر من ضعف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى اوروبا فى انشطة المسئولية الاجتماعية. وكلما كانت الفئة كبيرة الحجم ، كلما كانت الشركات مشتركة بصورة اكبر فى انشطة المسئولية البيئية والاجتماعية . واكثر هذه الأنشطة توجد فى شمال اوروبا عن جنوبها .

ان الانشطة البيئية تبدو اكثر صعوبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن تلك التى تتصل بالمسئولية الاجتماعية - واحد التفسيرات لهذا الامر ان كثيرا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون متداخلا تداخلا وثيقا فى النسيج الاجتماعى . وتعتبر العلاقات مع المجتمع المحلى والعاملين وعائلاتهم ذات اهمية قصوى لاستمرار هذه المشروعات . أما القضايا البيئية فتبدو اقل إلحاحا وباهظة التكلفة بدون ضرورة.

وثمة عامل آخر وهو نقص المعلومات فعادة ما تنشغل المشروعات الاصغر بلوائح اساسية لاتكون مفهومه لهم تماما. وفى الحقيقة تصبح الحاجة الأكثر الحاحا فى حالة كثير من المشروعات الصغيرة (أصحابها ومديريها) هى بناء القدرات ليس فى ادارة الاعمال بل اكثر منها فى الادارة البيئية.

وهناك اسلوب عام يتزايد للتغلب على العراقيل التى تقف امام الموافقة على المسئولية البيئية والاجتماعية بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهى ان تعمل هذه المشروعات معا لمعالجة قضايا مثل النفايات واعادة معالجتها - وفى هذا الصدد اقامت الهند " دوائر للتقليل من النفايات" بدعم من الشبكة التى نشرتها اليونيدو و"لتبادل التعاقد الجزئى والمشاركة "حيث تستطيع الشركات الصغيرة ان تشارك فى المعلومات الفنيه [٦].

وأحد مواقع الشبكة الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبانتاج اكثر وضوحا ومعلومات بيئية اخرى ، شيده المركز الكندى لمنع التلوث [٧] وتوجد فى كثير من الدول مواقع اخرى مدعمه حكوميا او عن طريق المنظمات الخاصة[٨].

وتقدم الادارة الامريكية للمشروعات الصغيرة وعدد من حكومات الولايات الامريكية قروضا ميسرة لمساعدة المشروعات الاصغر لكى تتبنى استخدام تكنيك انتاج اقل تلوثا- وتتولى اندونيسيا بمساعدة المانيا انشاء مشروع تحكم فى التلوث والكفاءة الصناعية حيث تتلقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة قروضا للاستثمار فى انتاج أكفأ وتكنولوجيا أنظف.[٩]

وثمة اتجاه آخر وهو إعطاء منح للتقييم البيئى . ولدى مركز الكفاءة البيئية فى "دار تموث" برنامج رائد لمساعدة مشروعات الكفاءة البيئية والذى يوفر تمويلا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للنفقات الاستشارية تصل الى ٧٥٪ (نجد أقصى سته آلاف دولار كندى) وهناك برنامج كندى اخر

فى اونتاريو تصل تقديرات مساهماته التمويلية لسته عشر مشروعا صغيرا ومتوسطا الى معدل انجاز اكثر من ٩٠٪ ومدخرات اجمالية تقدر بنحو ١,٢ مليون دولار كندى سنويا برأسمال استثمارى اجمالى لهذه المشروعات ١,٢ مليون دولار كندى بفترة سماح لمدة عام [١٠].

وهناك برامج مساعدات مماثلة فى اوروبا [١١] فعلى مستوى الاتحاد الاوروبى ، تعتمد المساعدات على آليات مثل " خطة مراقبة وادارة البيئة فى المجتمع " وعلامة البيئة الاوروبية ودعم التكنولوجيا النظيفة والتكنيك الافضل المتاح.

ولقد انشئت فى اوروبا عدة صيغ لأنظمة ادارة البيئة المضيئة او الصديقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - وعلى سبيل المثال ، النموذج البريطانى [١٢] والبرنامج النرويجى للمنارة البيئية [١٣] وتشمل المبادرات الاوروبية الاخرى دعم برنامج متكامل لادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال غرفة التجارة النمساوية [١٤] .

كذلك تشارك المؤسسات التمويلية بقروض وتمويل محدود للمشروعات الصغيرة . لتحسين الوعى بكيفية استمرار هذه المشروعات . وفيما يتعلق بالتمويل المحدود ، فهناك وعى متزايد بخصوص النتائج البيئية للقروض التى تقدم للصناعات الصغيرة .

وربما تأتى أقوى سيطرة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الشركات متعددة الجنسية ، والتى تطالب الموردين باستمرار (بما فى ذلك هؤلاء الذين يصدرون لهم من الدول النامية) أن يلتزموا بالمعايير الاجتماعية والبيئية كشرط مسبق للقيام باى مشروع . مثل هذه المعايير ربما تُقدم فى شكل قواعد لادارة مقاييس التوريد الشخصى او نظم التصديق لكل القطاعات .

وغالبا ماتجد المؤسسات الكبيرة ان الاشارات لايمكن بسهولة فرضها على الشركات الأصغر. ان التوجيهات التعليمية والارشادية غالبا ما تتم بالتعاون مع الحكومات . ومثل هذا التوجيه اعلن مؤخرا هذا العام بواسطة جنرال موتورز وموردى قطع السيارات لذلك تصبح أهمية مشاركة الموردين فى شئون البيئة كمنتدى تتمكن من خلاله الشركات ان تساهم معا فى افضل الممارسات البيئية من خلال دورة التوريد كلها . وحينما اعلنت جنرال موتورز ووكالة حماية البيئة الامريكية هذه المبادرة ، ركزا على أنها صممت بصفة خاصة من اجل الشركات الأصغر داخل سلسلة التوريد[١٥].

جدول رقم (١)
العمالة العاطلة طبقا لحجم الشركة

	اوروبا ١٩٩٨	امريكا ١٩٩٨	اليابان ١٩٩٦
المشروعات المتوسطة والصغيرة	٪	٪	٪
- متناهية الصغر	٣٤	١١	غير متاح
- الصغيرة	١٩	١٩	غير متاح
- المتوسطة	١٣	١٦	غير متاح
الاجمالى	٦٦	٤٦	٣٣
المشروعات الكبيرة	٣٤	٥٤	٦٧
عدد المشروعات	١١٨,٣ مليون	١٠٨,١ مليون	٥٧,٣ مليون
العاملين طبقا للمشروع	٦	١٩	١٠

المصدر : تتضمن المشروعات فى اوروبا نظره أولية على الدول المرشحه للاتحاد الاوروبى
(Observatory of European SMEs)

جدول رقم (٢)
العراقيل التى تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة عند تبنى المسئولية البيئية والاجتماعية

- عدم كفاية التكنولوجيا ، والخبرة والتدريب ورأس المال
- نقص المبادرات الخاصة بالشركات الصغيرة
- عدم الادراك الكافى بوضع حالة العمل بالنسبة للمسئولية البيئية والاجتماعية للمشروعات المتوسطة والصغيرة.
- الحاجة لمعالجة الامور العاجلة مثل رفع نوعية التكنولوجيا والادارة والتسويق
- المنافسة السعرية
- الضغط المحدود للعملاء .

المصدر : اليونيدو ٢٠٠٢.

شكل رقم (١)
وحدة المشروعات المتوسطة والصغيرة فى عدد المشروعات فى العالم

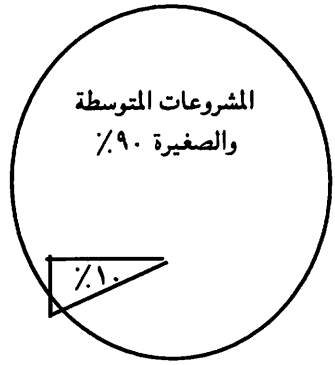

المصدر : اليونيدو ٢٠٠٠.

شكل رقم (٢)
أهمية الانشطة البيئية والاجتماعية للمشروعات المتوسطة والصغيرة

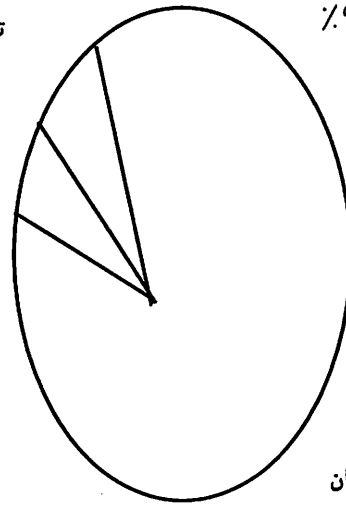

المصدر : اليونيدو ٢٠٠٢.

الهوامش :

1- See article in this issue by Ricardo L.P.de Barros, Maria de fatima F: de Paiva and Crustina L.S. Sisinno, "Cleaner production challenges in Brazilian SMEs (p.26).

2- See article in this issue by Gyula Zilahy, "SMes and the environment in Hungary:(p.29).

3- See the annual pollution emission report by the NAFTA Commission for Environmental Cooperation (www.cec.org)

4. In Juangsu Province 62& of all enterprises were non-state owned SMEs, or "township village enterprises".See http: // www.ffit.org/SMEEP/Menu/Frames/main.btm.

5- For example, retailing and construction. See industry and Environment, Vol.26,Nos, I and 2-3.

6- See http"// wmc,noc.in/chapter 4.asp.

7- See www.c2p2online.com/smep 2.

8- See page 15 of this issue.

9- See www.unescap.org/drpad/vc/conference/ex-id-45-ie[.htm.

10- See www. ocera.on.ca/TORSUS/home htm.

11- Examples for Austria, Belgium, Finland, Germany, the Netherlands and the UK are presented on http:// europa.eu.int/comm/environment/sme/smestudy.pdf.

12- See www.theacorntuust.org.

13- See www.eco-lighthouse. com.

14- See www.eval.at.

15- See www.epa.govt/oppt/suppliers/press-release.htm. An article about the retailer Swiss Coop and its work with smaller companies all along the supply chain appeared in Industry and Environment, Vol.26,No.1.

مراجع مختارة : (منظمات) :

- Confederation of Indian Industry (www.cionline.org)

- Environmental Business Information Center (www. environmental - center.com)

- International Labour Organization (www.ilo.org)

- Japan Small and Medium Enterprise Corporation (www. jasmec.go.jp/english)

- Observatory of European SMEs (heep : // europa.eu.int/comm/enterprise policy /analysis/observatory.htm)

- Organisation for Economic Co-operation and Development (www.oecd.org)

- North American Commission for Environmental Cooperation (Taking Stock reports)www.cec.org/taking stock)

- United Nations International Development Organization (UNIDO) (www.unido.org)

- United States Small Business Admisitration (www.sba.gov)

مراجع مختارة (مطبوعات) :

- Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developkng Countries. UNIDO, Vienna. 2002.

- Hillary Ruth, Small and Medium-sized Enterprises and the Environment: Business Imperatives.Greenleaf, Sheffield, UK,2000.

- Wafta , Nabil T., Saeed Awan and Rodger Good-son . Chemical risk assessment and occupational hygiene preventive measures in small and medium-sized enterprises, Paper for the ILO Action Programme on Safety in the Use of Chemicals at Work. Internation Labour Office Geneva 1998.

ثانيا : التحديات امام المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى اقتصاد دولى معولم*

١- ملخص

من المتوقع ان يتزايد قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمسئوليتها تجاه التأثيرات البيئية والاجتماعية الخاصة بها (تماما كما تفعل الشركات متعددة الجنسية) بعد تفهم مصالح ومطالب الممولين المتعددة واظهار سلوك مسئول من خلال شفافية اكبر . وهناك عدة عوامل اما تقوم بتعطيل أو بتسيير تبنى الشركات الصغيرة استراتيجيات تشجع "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة " ولتذليل العراقيل امام تبنى مثل هذه الاستراتيجيات ، ينبغى اختيار الآليات المتاحة والمناسبة لمتطلبات الشركات الصغيرة والمتوسطة وقد بدأت مبادرات واعدة على طول تلك الخطوط فى بعض المناطق مع مؤسسات عابرة القوميات كمجموعة مانحين.

٢- يتطلب تحرير الاقتصاد فى عصر العولمة التخلص من اللوائح، والخصخصة تعيد رسم الخطوط بصفة مستمرة بين الدولة والسوق . انهم يغيرون كذلك الاسس التى يتوقع ان يساهم بها المشروع الخاص فى الصحة العامة وكنتيجة للتوقعات القانونية والاخلاقية والاجتماعية والبيئية لكثير من المانحين تتزايد المطالبة باستمرار " بالمسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة "[١] وبينما تتصاعد الضغوط من قبل عدد كبير من الممولين بما فى ذلك الحكومات والمستهلكون والمنظمات غير الحكومية ، والمؤسسات البحثية والأسواق الماليه ، نجد عددا من الشركات قد بدأ فى تطبيق عمليات " المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة " مثل الالتزام العام بالمعايير والاستثمار ، الجماعى، والتحسين المستمر ، وإشراك الممولين، واعداد التقارير المشتركة حول الاداء الاجتماعى والبيئى.

لقد تم مناقشة " المسئولية الاجتماعية والبيئية المشتركة" على نطاق واسع اخيرا فى الندوات

معهد Wuppertal باحث اوروبى رئيسى Michael Kuhndt
باحث اوروبى Justus von Geibler
مساعد باحث اوروبى Andreas Villar

هذا البحث نشره الثلاثة المذكورون اعلاه فى مجلة الصناعة والتنمية المجلد ٢٦ رقم ٤ - اكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٣ - تصدر المجلة عن برنامج الامم المتحدة للبيئة

الاكاديمية والسياسية التى عقدت حول تطبيق التنمية المتواصلة فى قطاع الاعمال . ورغم عدم وجود تعريف مقبول من الجميع " للمسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة فمن المرجح انها تشير الى اتخاذ القرار فى المشروعات ، مرتبطا بالقيم الاخلاقية ، وبتوافق مع المتطلبات القانونية واحترام الناس خاصة العمال والموظفين والمجتمع المحلى والبيئة ، والهدف هو تشجيع المشروعات ان تعمل باسلوب يمكن ان تفى معه او تزيد من التوقعات الاخلاقية والقانونية والتجارية والبيئية التى يتطلبها المجتمع . وحاليا يتم مناقشة عدد من هذه القضايا وتبادل الرأى بشأنها على الصعيد السياسى العام : فقد نشرت اللجنة الاوروبية ورقة خضراء حول سياسة الناتج المتكامل وعن المسئولية الاجتماعية المشتركة ، وظهرت مبادرة تكوين المنتدى الاوروبى متعدد المولين واعتبر عام ٢٠٠٥ العام الاوروبى " للمسئولية الاجتماعية المشتركة " ، والميثاق العالمى التابع للامم المتحدة يقوم بتجميع الشركات ووكالات الامم المتحدة لتناول هذا الموضوع.

ومع ذلك مازالت المناقشات وردود الفعل الخاصة بموضوعات"المسئولية الاجتماعية المشتركة" تركز بصفة اساسية على المؤسسات الضخمة عابرة القوميات والتى تخدم الاسواق الشمالية ولكنها تعمل فى الدول النامية لقد انشأت شركات ضخمة فى الفترة الاخيرة ونفذت مجموعة كبيرة من الادوات والاليات بما فى ذلك نظم القيادة والادارة البيئية وتقارير الاستمرارية . هذه المبادرات تم دعمها من خلال جهاز متنامى فى الدراسات التجريبية والتى تظهر ان تطبيق قضايا" المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة "تتجه نحو بلورة تأثير ايجابى على الأداء المالى للمشروعات .

ومازال الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة مبكرة من الادارة البيئية والاجتماعية والتى تتحدد فى حالات كثيرة فى انشطة انسانية محلية مثل المنح الخيرية. ولكن مع تزايد ضغوط العملاء(بصفة خاصة الوكالات المساعدة للشركات الكبيرة والمطالبة بنماذج معينة داخل سلسلة التوريد العالمية ، والمنظمات المركزية للبيع بالجملة والسلطات العامة) يتزايد الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية والبيئية . ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المتوقع ان تستجيب بصورة متنامية للوائح وخطط التصديق القطاعى، ومع ذلك فإن مبادرات "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" التى تقدمها الشركات الكبيرة غالبا ما تفشل حينما تتبناها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ففى معظم الاحيان نادرا ما تناسب الاحتياجات الخا صة لهذه المشروعات واذا كان هذا هو الحال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة ، فان التساؤل الذى يطرح فى حالة

تدويل الاقتصاد هو :ما هى افضل الوسائل التى يمكن ان تعالج بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة قضايا "المسئولية الاجتماعية والبيئية" فى الدول النامية والدول ذات الاقتصاد الانتقالى ان الهدف من هذه المقالة هو تحديد الوسائل الكفء لتشجيع "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" اخذا فى الاعتبار الاحتياجات والشروط الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة نحن نصف هنا حالة "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يلى ذلك الدوافع الى والعراقيل امام التنفيذ. كما اننا نقدم تلخيصا لما ينبغى عمله لدعم هذه المسئولية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

٣- أحدث تطور "للمسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل ٩٠٪ من المشروعات فى العالم [٢] وعملها مبنى على العميل بشكل كبير حيث انها مصدر للابتكار والعمالة وروح المنافسة فى العمل وتعتبر هذه المشروعات اساسا جوهريا للاعمال فى المستقبل وبالتالى فهى تلعب دورا رئيسيا فى تحقيق اهداف الاستمرارية، كما ورد فى "بروتوكول كيوتو" حول اطار ميثاق الامم المتحدة عن تغير الطقس "مفهوم معامل ٤/ ١٠)[٣] وكذلك ماورد فى اعلان التنمية الالفى للامم المتحدة "[٤]

ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر العمود الفقرى لمعظم سلسلة التوريد . وبالتالى فهى هامة جدا فى إعداد سلاسل للتوريد جاهزة لمعايير المستقبل . إن الاتجاه العالمى للمشروعات الاكبر نحو اعادة التنظيم وتقليل واستنفاد الموارد وزيادة التحرر والتشغيل الذاتى ، كلها ستؤدى الى نمو فى عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مستقبلا. وسيصبح ممثلو سلاسل الانتاج الضخمة (اى الشركات عابرة القوميات) بصفة مستمرة اكثر اهتماما بمشاركة شركاء مبتكرين يتصفون بالمرونة ويمكن الاعتماد عليهم، لديهم القدرة على توفير منتجات ذات جودة عالية ونظيفة بيئيا وتحترم الانماط الاجتماعية.

لقد بدأت بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالفعل فى معالجة التأثيرات الاجتماعية والبيئية باسلوب محكم البناء من خلال تطبيق النظام الاوروبى وتقديم تقارير عن الاداء البيئى والاجتماعى وتدريب وزيادة كفاءة العاملين فيما يخص الشئون البيئية والاجتماعية ، والعمل مع

شركات اخرى فى سلسلة الانتاج لتقليل التأثيرات البيئية للمنتجات والخدمات .

وعموما ، تتجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى التركيز على القضايا الداخلية . وكثير من ممارسات المشروعات المسئولة عنها تركز على قضايا العاملين ، بما فى ذلك تنمية مهاراتهم وبناء مجموعات عمل وحفزهم للاجادة داخل المنظمة . حتى المبادرات المجتمعيه والبيئية تركز أحيانا على العاملين او تصمم من اجل التأثير عليهم . ان المنافع الداخلية ربما تكون ملامحها مميزة للغاية لكى تتبنى المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنشطة "المسئولية الاجتماعية والبيئية المشتركة" وطبقا للتقاليد تندمج الكثير من هذه المشروعات فى المجتمع من خلال العاملين وتحركاتهم المحدودة، إنهم يحافظون على الروابط مع المجتمع المدنى المحلى المحيط بهم . وربما يكون لديهم الوعى الكافى بصحة ومستوى معيشة مجتمعهم اكثر من الشركات المدارة عالميا . ومع ذلك فمن وجهة النظر الاستراتيجية فان المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تتناول القضايا الثقافية والمدنية المحلية بطريقة منظمة مثل الشركات متعدية القوميات.

وباختصار فإن الانشطة الاجتماعية والبيئية الحالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مجزأة وغير منظمة . والقليل فقط من هذه المشروعات من يشعر بالحاجة الى توجهات قطاعية واسعة أو سياسات منظمة كما ترغب الشركات الكبيرة . وللتركيز على هذه المشروعات فى الدول النامية أو الانتقالية يصبح مجال المنافسة معقدا طالما ان نظريات "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" التى تهتم بها هذه الدول (مثل الفساد وتخفيف الفقر) يمكن ان تختلف عن تلك التى تهتم بها الدول الصناعية. ومع ذلك ، فكثير من الدول تتناول على الاقل بندا من برنامج "المسئولية الاجتماعية المشتركة وتمارس نوعا ما (من المسئولية الضمنية للمشروع) ، بصفة عامة ومن خلال العاملين والخدمات التى يمكن ان يقدموها للمجتمع . وفى حقيقة الامر ربما يكون هذا ادراكا لاشتراكهم غير الرسمى ، وغالبا يكونو ن غير قادرين على توضيح ما يعملون وبالتالى ليس لديهم القاعدة المشتركة التى يمكن على اساسها اكتشاف مبادرات وتوجهات جديدة ومبتكرة وناجحة طبقا لتعريف رسمى اكثرمنهجية "للمسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة ".

٤ - تبنى "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة: عوامل مؤثرة

كما ذكرنا من قبل تصبح المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهمة لتحقيق هدف التنمية

المتواصلة . ومن الممكن ان تكون مؤهلة اكثر لتولى "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة ". وثمة عدة عوامل تؤثر فى تبنى استراتيجيات هذه المسئولية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة - وفيما يلى نذكر الدوافع والعراقيل الرئيسية للارتباط بالمسئولية من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا لوجهة نظرها.

٤-١ العراقيل التى تقف أمام تولى المشروعات الصغيرة والمتوسطة "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة "

ان المستويات الاجتماعية والبيئية اصبحت بصورة متزايدة شرطا مسبقا لتولى المشروعات الصغيرة والمتوسطة اى أعمال مع شركات كبيرة ويمكن ان تكون هذه الاعمال على سبيل المثال فى صورة بنود سلسلة انتاج شخصية من الادارة والانظمة المصدق عليها للقطاعات الواسعة . وكثير من هذه المشروعات التى تتبنى هذا الاطار من المشروع الكبير تتخوف من التكاليف المرتفعة لتنفيذ مثل هذه الخطط المعقدة للرقابة والتصديق . وبين عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة يسود الادراك ان هذه الانظمة غير مناسبة أو لايمكن مواءمتها مع احتياجاتهم وأنها تخلق عبئا اداريا مضادا للانتاج - ومن المحتمل ان يشكل اطار المشروع الضخم تهديدا معينا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول النامية . ويعكس التركيز فى معظم القضايا والمستويات فى تلك الأطر اهتمامات وأولويات العملاء والمستهلكين فى الشمال ، إلى جانب التكنولوجيات السائدة وافضل الممارسات فى الدول التى طبقت فيها أطر بشهادات "الايزو" مثلا.

ان صعوبة الحصول على مثل هذه الشهادات والاعباء المالية تقف عقبة امام المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تريد تولى "المسئولية الاجتماعية والبيئية المشتركة".

وثمة عائق آخر يتمثل فى الأسعار المنخفضة للكثير من المواد الخام فى الأسواق العالمية والتى تسفر مثلا عن أن يصبح الحد بين سعر الشراء والبيع ضئيلا للغاية بحيث يتيح لتلك المشروعات ان تضع استراتيجيات لمصادر كفء ، وذات جدوى مالية . كذلك هناك عقبة اخرى تتمثل فى شدة المنافسة السعرية والضغط المحدود من المستهلك والممول على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. اما المشروعات المدعمة من الموردين الكبار فهى نادرة بسبب البيروقراطية والكسل اللذين تتسم بهما المشروعات الكبيرة . بالاضافة لذلك ، فان الكثير من الشركات الأصغر التى

تشترى كميات محدودة من المواد الخام ليست مرتبطة بصورة مباشرة بمنتجى الموالد الخام حيث ان الوسطاء هم الذين يتعاملون مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة . هؤلاء الوسطاء ربما يشكلون كذلك عوائق امام الحصول على معلومات لسلسلة الانتاج .

وفى حالات كثيرة لايميل المتعاملون فى هذه المشروعات وغالبا هذه المشروعات نفسها ، الى تغييير اسلوب الانتاج . والذى يمكن ان يكون ضروريا فى حالة بعض المبتكرات فى المنتج . والنتيجة هى ارتفاع اسعار تغيير الانتاج وانخفاض تكلفة معظم بدائل الادارة التى انتهت صلاحيتها.

اما العقبات الاخرى فتنحصر فى الوقت غير الكافى والموارد المالية والبشرية والخوف من تنامى البيروقراطية . وفى حالة الابتكارات التى يلزم أن تدخل على المنتج ، فإن طلب تمويل البحث والتطوير يكون مرتفع التكلفة للغاية وبالتالى يبقى القليل اولا يبقى شىء على الاطلاق للخبرة والتجديدات التكنولوجية أو التدريب على حمل "المسئولية الاجتماعية والبيئية المشتركة" ويواجه العاملون بهذه المشروعات بمشكلة الحصول (وايجاد الوقت للحصول) على معلومات ونصائح رفيعه المستوى . وبما ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تهتم فى المقام الأول بالبقاء الاقتصادى قصير المدى ، فإنها لاتتجه الى طلب او استخدام المساعدة البيئية او المعلومات الاجتماعية. علاوة على ذلك ، ليس لدى الشركات الاصغر عاملون ذوو خبرة بيئية واجتماعية كافية لتناول المشاكل والبحث عن الفرص المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية .

وهناك عائق رئيسى آخر يختص بثقافة المؤسسة وأوضاعها . وربما تكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تنشأ من شركات صغيرة تقاوم بمفردها ، وربما تكون غيرراغبة فى التعاون والمشاركة فى المعلومات . وتخشى بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة قوة الشركات الكبيرة والتهديد بالاستحواذ ولايدرك الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ان الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية ليس فقط قيمة معنوية ولكنه جزء أساسى من ممارسة مسئولية العمل . إنهم يفتقدون الوعى بالاثار الايجابية للمسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة وفى كثير من الاحيان يفتقد العاملون الروابط مع الادارة العليا وتنعدم الاتصالات الداخلية بين الادارات مما يترتب عليه ظهور عقبات كذلك فى الاتصالات الداخلية والخارجية .

وثمة مشكلة ادارية عامة تخص استراتيجيات تحسين " المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة " وهى حقيقة ان فرص التحسين تعتبر غالبا مجرد موضوع متعلق بسير العمل . إن استراتيجيات " المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" المبنية على الناتج ، بما فى ذلك رفع نوعية التكنولوجيا والادارة والتسويق ، غالبا ماتكون خارج نطاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والمنافع المالية لادارة الناتج خارج الاسوار ليست واضحة بما فيه الكفاية للكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربما تعتبرها عاملا مكلفا.

٤-٢ دوافع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحمل " المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة"

يبدو أن الدافع الرئيسى لتحمل " المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" هو المنشآت الأكبر كعملاء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - ففى داخل شبكة الموردين العالمية يطالب عملاء المؤسسات الكبيرة بصورة متزايدة بالاستجابة للرعاية الصحية والممارسات البيئية ويبدو هذا اكثر وضوحا بصورة أقل فيما يخص الالتزامات الاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهناك دور واضح للمنظمات الكبيرة فى تطوير والتأثير على هذه المشروعات (وليس ارغامهم) للتعاون مع الوسطاء ومقدمى الخدمات الموثوق بهم .

وثمة دافع آخر هو تغيير الاسواق ، والحاجة لربط الانتاج فى اتجاه تغيير أولويات العملاء ، ايضا يعتبر تدويل المعايير دافعا كذلك.

وهناك الموردون ايضا ضمن دوافع انشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن الشركات تمول العملاء بالمعلومات البيئية حول المواد الموجودة والجديد منها أو بيانات التقييم المستمرة . ويبدو الامداد بقواعد القيادة واقناع المشروعات المتوسطة والصغيرة للشروع فى تناول قضايا " المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة"، يبدو مفيدا للشركات الكبيرة من خلال مسئولية اجتماعية وبيئية متزايدة ، وكذلك من خلال العلاقات المتسعه مع العملاء ، ومع ذلك غالبا مايتواجد تعاون وقائى محدود بين الشركات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وهناك تشابك من طرف ثالث (فى التوثيق) وفى تقديم المبادرات بما فى ذلك التسجيل او من قبل واضعى اللوائح الذين يعتبرون الدوافع لأنشطة " المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة . وتضع السلطات المحلية والاقليمية والدولية (مثل المجموعة

الاوروبية) التزامات على كلا الأنشطة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اطارات سياسة ابتكارية، ومصروفات ورسوم اخرى ، وتمارس الضغوط المحلية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اللوائح والسياسة العامة والمجتمع المدنى .

وتعتبر المصلحة الشخصية داخل المسئولية المتضمنه للمشروع وكذلك المنافع المعنوية الداخلية والحافز المتزايد للعاملين دوافع ذات أهمية كبيرة ، ان احترام البيئة واعطاء شىء ما للمجتمع المحلى من المتوقع ان ينتج عنه سمعه وصورة جيدة للمشروع.

كما يعتبر الإنجاز الشخصى لهؤلاء دافعا رئيسيا . ومنفعه مضافة. ان أنشطة "المسئولية الاجتماعية والبيئية المشتركة " غالبا ماتكون مدفوعه بالقيم الشخصية والاطار العقلى للمالك والادارة العليا للشركة.

وفيما يتعلق بالدوافع التنظيمية فى الشركة تكون ممارسات الادارة الداخلية الجيدة المتعلقة بالعمل شرطا مسبقا "للمسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" خاصة اذا ما تم تنفيذ النظام النقدى الاوروبى لانه يمكن ان يساعد على تبنى انشطة "المسئولية الاجتماعية والبيئية المشتركة"" على شرط ان يفهم النظام النقدى الاوروبى انه ليس فقط عملا اجرائيا ولكنه عمل يهدف الى تحسين جوهرى للاداء - وهناك دوافع تنظيمية اخرى لأنشطة "" المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة"وهى الشركات الام القوية . هذه الشركات تقدم اتصالات مكثفة الى جانب التعاون دون منافشة ، وهى قادرة على خلق وعى بيئى بين العاملين .

اما بشأن الدوافع المالية فى الشركة ، تصبح الشروط الشاملة الجيدة متطلبات لأنشطة "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" اما الادخار فى التكاليف من خلال هذه الأنشطة فنادرا مايذكر كدافع. ويتراوح مدى المنافع التى يحصل عليها العاملون من انشطة "المسئولية الاجتماعية والبيئية المشتركة" بين رفع المعنويات وتحسين صورة الشركة الى حافز أكبر ، وكفاءة ووعى نمو شروط عمل أفضل (حينما يتم تناول مواد أقل خطورة) ان استراتيجيات "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" فى مقدورها ان تشجع الاتصال بين العاملين والادارة رغم انه ولأسباب استراتيجية تحاول الشركات الكبرى الوصول الى العميل النهائى وليس الوسيط بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك فى معظم قطاعات الصناعة. بالاضافة لذلك ، تخشى بعض

المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قوة ونفوذ الشركات الكبرى، لأن التملك لدى الشركات الأكبر "يبدو أنه اصبح جزءا من حقيبة أوراق ناتج هذه الشركات ".

٥- مشاركة المشروعات المتوسطة والصغيرة فى "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة": ماذا يمكن عمله فى هذا الشأن؟

تستطيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ان تشارك فى المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" من خلال تقديم ادوات ملائمة ووسائل اتصال متقدمة وتعاون مع مساهمين مناسبين . وهناك أدوات كثيرة متاحة بالفعل "للمسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" بصفة عامة . وبينما تطورت هذه الادوات واصبحت اكثر تقدما (خاصة بالنسبة للشركات الكبرى) ، وذلك فى السنوات الاخيرة تظهر الأجهزة البحثية حول أدوات "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" فى المشروعات المتوسطة والصغيرة ، ان الادوات الموجودة غالبا ماتكون معقدة للغاية لهذه المشروعات . ولكى يتم تحريك العديد من المشروعات المتوسطة والصغيرة نحو تطوير المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" يحتاج الامر لمساعدة عملية .

وفيما يتعلق بالمشروعات المتوسطة والصغيرة تعتبر الادوات المناسبة لها هى تلك التى يمكن ان تعكس احتياجاتهم الخاصة وتوسيع قاعدة البيانات بصورة فعالة .ومع المثل القائل " الذى يمكن قياسه يمكن عمله تستخدم الشركات عادة مؤشرات أو مجموعات من المؤشرات (مثل وضع الأهداف ، رقابة وتسيير الاداء ، تحديد العلامات أو إعداد النشرات للمساهمين المحليين والخارجيين ، وتقبل مؤشرات / مقاييس الاداء الاقتصادى بالفعل بصفة عامة كادوات للادارة وتستخدم خلال العمل . وقد بذلت جهود رئيسية اخيرا لتطوير مؤشرات "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" لاستخدام الشركات الكبيرة . ومع ذلك ، لم تكن المؤشرات المناسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة هى ماتركز عليه البحوث بصفة اساسية. ان المؤسسات البحثية يمكنها ان تطور مجموعات من المؤشرات وأنظمة قياس تتكيف مع حالة العمل فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يمكن للادوات البسيطة ان ترفع كذلك الوعى " بالمسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" داخل هذه المشروعات . وهذا يساعد على دفع هذه المشروعات الى ان تصبح مشاركة فى انشطة "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة"

ان تبنى "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" يمكن تنميته خارجيا من خلال تحسين الاتصالات والتعاون - ويستطيع "حراس المعلومات " والشركاء المهمون على المستويات العالمية والوطنية والاقليمة وبصفة خاصة المحلية ، المساعدة فى رفع الوعى داخل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتطوير الانشطة التى تهدف الى التحسين فيما يتعلق بمجالات الاداء الاقتصادى والبيئى والاجتماعى . كما تستطيع المؤسسات المالية ان تحفز انشطة "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" ومن خلال طلب المعلومات الخاصة بهذه المسئولية من المشروعات المتوسطة والقصيرة داخل نظاق تقييم المخاطره المالية (أى للحصول على ائتمان) يمكن للمؤسسات المالية ان تقود المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو تحسين "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة"ويمكن كذلك ادخال اساليب تنقية مناسبة ومؤشرات للاستمرارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى ربما ينتج عنها زيادة فى التنافس حول افضل ممارسات المسئولية ، داخل هذه المشروعات ، ان تطوير الادوات المالية للصناعة مع صيغة عامة لتقييم الاداء وقاعدة بيانات يستطيع ان يرفع من مستوى الفعالية عند مواجهة تحديات المؤسسات ، كذلك يؤدى الى تطوير دليل لاطار إقليمى (مثلا كماحدث فى ملاحق قطاع مبادرات التقرير العالمى) . كما تلعب شركات التأمين دورا جوهريا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بتقديم عقود تأمينات مع علاوات تكافىء بها التعهد "بالمسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وتعتبر الحكومات المحلية والاقليمية والدولية حراسا على مصادر المعلومات وفى امكانهم المساعدة فى تخطى العقبات وتدعيم الدوافع لتحمل المسئولية داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تستطيع الحكومات ان تبادر بعمل شبكات اقليمية من اجل بناء القدرة فى هذه المشروعات ، وايضا شبكات بين اعمال الشركات متعدية القوميات والمؤسسات التجارية ومنظمات المجتمع المدنى فى سبيل تطوير المسئولية داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفى وسع الحكومات ان تطور ادوات سياسة لمساندة المسئولية فى هذه المشروعات ، بمعنى اقتراح سياسات لمكافأة تطوير الاداء المشترك والتعاون.

وأخيرا ، يبدو ان الشركات متعدية القوميات هى مجموعات المساهمين الاكثر اهمية لتبنى المسئولية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنها تستطيع ان تبسط نفوذها على هذه المشروعات بأوجه متعددة فيمكنها ان تقدم دعما منهجيا لها فى صورة تصميم مجموعات من المؤشرات وأنظمة

القياس "للمسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة"، كما أنها تستطيع ان تكون شريكا فى شبكة لتطوير الحوارات بين المانحين والضغط على تلك المشروعات لمعالجة السمات الاجتماعية والبيئية لأنشطة أعمالها. ولاشك ان الاعتماد على الروابط الموجودة ، يمكن الشركات متعدية القوميات من تحسين وتعميق قنوات اتصالاتها مع المشروعات المتوسطة والصغيرة لكى يكون لديها فهم أعمق لمتطلباتها الخاصة ورؤية افضل داخل حالات العمل.

كما تستطيع الشركات متعدية القوميات ان تعقد صفقه سياسات لمكافأة تحسين الاداء المشترك والتعاون (وليس فقط النظام النقدى الاوروبى المعتمد) وربما يكون من الضرورى لهذه الشركات تقديم حوافز مادية ودعم للإدارة وآليات للارشاد تركز على تطوير الاعمال العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتزويدها بسلسلة ادارية .

ويستطيع الدعم التطويرى والتدريبى لهذه المشروعات ادماج خبرات ادارية اجتماعية وبيئية فيما يتصل بالدخول فى شبكات العرض العالمية . كما يمكن ان تتكامل الادوات الموجودة الخاصة بتطوير نوعية الادراة فى هذه المشروعات مع أدوات لتحسين الاثار الاجتماعية والبيئية لأنشطة العمل - . وفى وسع مبادرات شبكات العرض ، فيما يتعلق "بالمسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" ان تتضمن دعما لنوعية الادارة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتركز على حالة العمل الى جانب آليه الاستجابة .وربما تشمل المنافع اقترابا افضل لاهتمامات العميل وكذلك فرص المشاركة مع الشركات متعدية القوميات وتحسين الانتاجية ودعم قدرات افضل للتعليم والابتكار.

وفى الختام تتجه المشروعات المتوسطة والصغيرة الى الوصول الى المزيد من الادراك لمحيطهم المحلى ثقافيا وسياسيا وبيئيا. وتقوية الروابط مع المجتمع المدنى . ومع ذلك فإن مسئولية العمل المتأصلة يمكن توسيعها لتشمل مسئولية بيئية واجتماعية اكبر . وتأخذ الاستراتيجيات المناسبة فى هذا الشأن فى اعتبارها الشروط الخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واكتساب ممولين مناسبين . وثمة مبادرات مشجعه بدأت فى مواجهة تحدى ارتباط المشروعات الصغيرة والمتوسطة "بالمسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" وربما تعزز دور هذه المشروعات كمصدر للابتكارات نحو تنمية مستمرة.

هوامش الجزء ثانيا:

(١) هناك عدد من المصطلحات يستخدم حاليا بما فى ذلك المسئولية المشتركة (CR) والمسئولية الاجتماعية المشتركة(CSR) ومسئولية المواطنة ومسئولية العمل الاجتماعية (CRB) وعلى الرغم من وجود فروق هامة فى التركيز والاتجاه ، فإنها تشترك فى وجهات النظر والأهداف العامة - وفى هذا المقال يستخدم مصطلح "المسئولية البيئية والاجتماعية المشتركة" ليشمل كل ذلك وايضا الاتجاهات التى تتعلق بها والتى تخص تفهم وتحسين التأثير البيئى والاجتماعى للعمل.

(٢) UNIDO (2000) Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries, Vienna, p.2.

(٣) لمقدمة معامل (٤) ومعامل (٥) لأهداف الاستمرارية انظر..

For an introduction to the "Factor 4/factor 10" sustainablility objectives, see E, von Weizsacker, A.B. Lovins and L. Hunter Lovins, Facror four", Doubling Wealth-Halving Resource Use, Earthscan Publications Ltd., London, 1997, and The factor Ten Club: The Carnoules Declaration- Statement to Government and Business Leaders, Wuppertal Institute for Climate Environment and Energy, Wuppertal, Germany 1997.

(٤) تتضمن أهداف هذا الاعلان القضاء على الفقر والجوع واتاحة التعليم الاساسى عالميا ، والمساواة فى النوع ومحاربة امراض الايدز والامراض الاخرى.